

2020/06/11

574

من وزير المالية إلى

الموضوع: حول الوثائق المصاحبة لنقل البضائع.
المرجع: مكتوبكم بتاريخ 11 فيفري 2019.

وبعد، لقد تضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركة *****
***** المتمثل نشاطها في تجارة الجملة لمواد مختلفة تقوم بنقل بضاعتها من
المنطقة الصناعية المغيرة إلى حرفائها بسوسة و صفاقس باستعمال فواتير تحمل تواريخ سابقة
بيوم لتاريخ تنقل البضاعة، حيث أنّ استخراج الفواتير يتم عن طريق الإعلامية قبل يوم من
تاريخ تسليم البضاعة باعتبار أنّ خروج شاحنات النقل يكون في ساعة مبكرة من الصباح
وأنّ عملية تسليم البضاعة تتم عبر أماكن متباعدة. وتطلبون الترخيص باستعمال الوثائق
المذكورة لتجنب المخالفات الجبائية الجزائية في إطار عمليات مراقبة الفواتير بالطريق العام.

وجوابا، يشرفني إحاطتكم علما بأنه طبقا لأحكام الفقرة الفرعية 3 من الفقرة III من الفصل
18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة، يجب أن تكون كل عملية نقل للبضائع مصحوبة
إما بفاتورة طبقا للمواصفات المبينة بالفقرة II من نفس الفصل أو بوثيقة تقوم مقامها. ويقوم
مقام الفاتورة خاصة:

- وصل تسليم مؤرخ يتضمن وجوبا أسماء و عناوين المرسل والمرسل إليه و بيان البضائع المنقولة وكميتها؛
- وصل خروج البضائع من مخازن المؤسسة وذلك بالنسبة للخاضعين للأداء الذين يروجون بضائعهم عن طريق التجول و يتضمن وجوبا بيان البضائع المنقولة وكميتها و تاريخ إصداره ورقم تسجيل وسيلة النقل؛
- الوثيقة الديوانية بالنسبة لعمليات نقل البضائع المستوردة من المنطقة الديوانية إلى أول مرسل إليه.

وبناء على ذلك يجب أن يكون التاريخ المبين بالفاتورة أو الوثيقة التي تقوم مقامها مطابقا لتاريخ تنقل البضاعة غير أنه في الحالة الخاصة بمؤسستكم، وباعتبار المسافة التي يتم قطعها عند تسليم بضاعتها إلى حرقائها، فإنه يمكن قبول الفواتير التي تعتمد عليها والتي تسبق تواريخها عملية نقل البضائع بيوم واحد. مع العلم أن هذا الإستثناء يطبق فقط بالنسبة لعمليات نقل وترويج البضائع عبر الأماكن المتباعدة.

وتقبلوا فائق عبارات التقدير.

والسلام

من وزير المالية وبتفويض من
المدير العام للآداءات
الإمضاء: سامي الزويدي